 https://doi.org/10.12816/0057783

The Effect of Measuring Insurance Contracts according to IFRS 17 on the Financial Solvency of Insurance Companies in Iraq

Yasir Sahib Malik Alzobaidy
Faculty of Administration and Economics
University of Kufa
yasirs.abdali@uokufa.edu.iq

. Bushra Najm Abdullah Al-Mashhadani
Faculty of Administration and Economics
University of Baghdad
iqbushra.najm@codec.uobaghdad.edu.

Received:19/02/2020 Accepted:28/06/2020

Abstract:

The research aims to demonstrate the measurement models in accordance with IFRS 17 and their impact on the value of the assets and liabilities of insurance contracts, and then to illustrate these effects in the margin of solvency in Iraqi insurance companies. This helps companies react and respond positively and early to these effects.

To achieve the research objective, research trends on the "insurance contracts" standard IFRS 17 and the financial solvency of insurance companies were reviewed through a comparative input between the European Union and the Iraqi environment. Then studying the effect of measurement models on solvency through a questionnaire that was designed and distributed for this purpose and was analyzed statistically, and through the interpretation of its results.

The research reached several conclusions, the most important of which is the statistically significant influence relationship between IFRS 17 scale models and capital solvency in insurance companies. Among other recommendations, the design of simulations by regulators and financial analysts is essential to explain and separate the differences in financial solvency that result from technical processes in insurance companies resulting from changes in IFRS 17-based measurement models.

Keywords: Building Blocks Model, Variable Fee From, Premium Allocation From, Solvency.

تأثير قياس عقود التأمين على وفق (IFRS 17) في الملاءة المالية لشركات التأمين في جمهورية العراق *

ياسر صاحب مالك الزبيدي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الكوفة
yasirs.abdali@uokufa.edu.iq

بشرى نجم عبد الله المشهداني
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد
bushra.najm@codec.uobaghdad.edu.iq

استلام البحث: 2020/02/19 قبول البحث: 2020/06/28

الملخص:

يهدف البحث إلى بيان نماذج القياس على وفق معيار (IFRS 17)، وتأثيرها في قيمة أصول عقود التأمين والتزاماتها، ومن ثم بيان هذه التأثيرات في هامش الملاءة المالية في شركات التأمين العراقية، الأمر الذي يساعد الشركات في الاستجابة والتعامل الإيجابي المبكر مع هذه التأثيرات والتكيّف معها. ولتحقيق هدف البحث تم استعراض الاتجاهات البحثية حول معيار "عقود التأمين" (IFRS 17)، والملاءة المالية لشركات التأمين من خلال مدخل مقارن بين الاتحاد الأوربي والبيئة العراقية، ومن ثم درأسة تأثير نماذج القياس في الملاءة المالية من خلال استمارة استبانة تم تصميمها وتوزيعها لهذا الغرض، وتم تحليلها إحصائيًّا وتفسير نتائجها. وقد توصل البحث إلى عدة استنتاجات أهمها: وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين نماذج القياس على وفق (IFRS 17) وملاءة رأس المال في شركات التأمين، ومن ثم تقديم جملة توصيات من بينها: ضرورة تصميم برامج محاكاة لدى الجهات المنظمة والمحللين الماليين؛ بما يسهل تفسير الاختلافات في الملاءة المالية التي تنتج عن العمليات الفنية في شركات التأمين، وفصلها عن تلك الناتجة عن تغيير نماذج القياس المتبعة على وفق (IFRS 17).

الكلمات المفتاحيّة: أنموذج اللبنات، أنموذج الرسوم المتغيرة، أنموذج تخصيص الأقساط، الملاءة المالية، الملاءة.

المقدمة:

يتولى مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) إصدار معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRSs) التي تعد معايير عالمية عالية الجودة، ومستندة للمبادئ يتم تبنيها في العديد من دول العالم؛ بهدف توفير تقارير مالية أكثر توحيدًا وأكثر منفعة على مستوى العالم، تمكّن المستثمرين المعنيين من اتخاذ القرارات اللازمة.

وفي هذا السياق أصدر المجلس معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 17) "Insurance Contracts" في سنة 2017 يتضمن نماذج قياس جديدة ومبتكرة لقياس عقود التأمين، تؤثر في قيمة التزامات شركات التأمين وأصول، وبالنتيجة يؤدي إلى تغير هامش الملاءة لشركات التأمين إيجابًا أو سلبًا، الأمر الذي سيؤثر في قدرتها الائتمانية، ومن ثم حجم أعمالها في الأسواق. لذا يندرج هذا البحث ضمن إطار بيان بعض تأثيرات (IFRS 17) في الوضع المالي لشركات التأمين؛ بهدف تمكين الشركات من الاستجابة والتعامل الإيجابي المبكر مع هذه التأثيرات والتكيف معها.

منهجية البحث والدراسات السابقة:

أ- مراجعة الأدبيات:

نظرًا لحداثة إصدار معيار عقود التأمين (IFRS 17)، فإن هناك عدد محدودًا من الدراسات التي تناولت المعيار، والتي ركزت على الجوانب التطبيقية وبعض التأثيرات المتوقعة في شركات التأمين أو المستثمرين، وسيتم عرض عينة من الدراسات والأدبيات المتعلقة بالموضوع وفقًا للآتي:

تناولت دراسة (Mignolet, 2017)[18] تحليل التغيرات التي سينتجها معيار (IFRS 17) على شفافية القوائم المالية لشركات التأمين، كما أوضحت بشكل مختصر تأثيراتهُ في قابلية المقارنة مع القطاعات الأخرى. وركزت الدراسة على محورين رئيسين هما: المحور الأول: المقابلات الشخصية مع عينة من العاملين الرئيسيين في مجال التأمين، هم المتأثرون الأساسيون بالمعيار، واستكشاف ردود أفعالهم ووجهات نظرهم حول التأثير المحتمل في مختلف أبعاد وظائفهم والموارد المتاحة لهم، والمحور الثاني: يتعلق باستجابات المتأثرين للاستطلاعات التي أجراها مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB)

* *بحث مستل من أطروحة

حول الشفافية وقابلية المقارنة اللتين ستتأثران بإصدار هذا المعيار. وقد توصلت الدراسة إلى أن معيار (IFRS 17) سيحسن قابلية المقارنة والشفافية، وأن التحدي الرئيس الذي ستواجهه الشركات يتعلق بالتقييم؛ لأن الشركات ستضطر إلى اتخاذ قراراتها، ووضع افتراضاتها الخاصة؛ مما قد يؤثر سلبًا في قابلية المقارنة بين الشركات، ولكن ستوفر معلومات أفضل للمقارنة بين عقود الشركة داخليًا.

اما دراسة (Ernst & Young, 2017)[7] فقد تناولت كيفية تمهيد تطبيق معيار (IFRS 17) في شركات التأمين الماليزية، والتي ركزت على عدة محاور من بينها التعريف والنطاق، وكذلك القياس الذي يركز على مناهج القياس ومتطلباتها لعقود التأمين وإعادة التأمين، وأخيرًا علاقة تطبيق المعيار مع معايير إبلاغ مالية أخرى، مثل معيار (IFRS 9)، والأدوات المالية، و(IFRS 15) الإيراد من العقود مع الزبائن.

كما بينت دراسة (Istrate,2017)[14]أهم المعالجات المحاسبية التي قدمها المعيار فيما يتعلق بعقود التأمين، وتحديد متطلبات التطبيق، فضلًا عن التغيرات الجوهرية في نماذج القياس والعرض والإفصاح، مع التركيز على تقييم جانب الأصول بالقيمة العادلة باستعمال تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، وتسجيل التزامات المدفوعات النقدية المستقبلية المتوقعة، وتوصلت دراسة إلى أن المعالجات المحاسبية لعقود التأمين على وفق معيار عقود التأمين (IFRS 4) ينتج عنها مخاطر في تفسير البيانات والمعلومات على مستوى عناصر القوائم المالية، بخلاف تلك التي ستنتج عن تطبيق المعيار (IFRS 17).

كما أوضحت دراسة (Mignolet, 2017)[18] التأثيرات المتوقعة من تطبيق المعيار في شفافية القوائم المالية، وقابلية المقارنة بين شركات التأمين والشركات الأخرى خارج مجال التأمين، إذ قامت بجمع المعلومات من خلال إجراء المقابلات مع العاملين بمجال التأمين وأعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، فضلًا عن تناول جوانب عديدة من المعيار منها: (طرق القياس المعتمدة بالمعيار، وهامش الخدمة التعاقدية، وتقسيم الاعتراف بين الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر، ومتطلبات الإفصاح)، وقد توصلت الدراسة إلى مساهمة المعيار في تحسين شفافية القوائم المالية لشركات التأمين، رغم وجود بعض التحديات التي ينبغي على شركات التأمين التعامل معها.

ومن خلال ما سبق يتبين أن أغلب الدراسات السابقة تناولت التأثير المتوقع لتطبيق المعيار في الشفافية، وقابلية المقارنة للقوائم المالية، وتحسين الإبلاغ المالي عن عقود التأمين، أو تضمنت كيفية التمهيد لتبني المعيار، بما يسهل عملية التطبيق وتذليل الصعوبات. أما الدراسة الحالية فإنها تركز على بيان تأثير القياس على وفق (IFRS 17)، في الملاءة المالية في شركات التأمين، أي بيان مدى التغير الذي سيحصل في قيمة التزامات شركات التأمين وأصولها، وهيكل رأس المال نتيجة اختلاف مناهج القياس عن الممارسات الحالية.

مشكلة البحث:

تعد مشكلة القياس المحاسبي لعقود التأمين من المشاكل المعقدة وذات الأبعاد المتعددة، وتنبع هذه المشكلة من خصوصية عقود التأمين واختلافها عن الأنشطة الأخرى التي تمارسها الشركات المالية وغير المالية، اذ يؤدي عنصر المخاطرة دورًا كبيرًا في تحقق الإيرادات والمصروفات الناتجة عن عقود التأمين، بوصف التأمين أحد وسائل إدارة المخاطر. فضلًا عن أن قيمة التزامات وأصول عقود التأمين تتأثر إلى حد كبير بالدراسات والتقديرات المستقبلية لعقود التأمين، والتي تختلف من شركة إلى أخرى، وذلك يؤثر في هامش الملاءة المالية ومن ثم التأثير في قدرة شركات التأمين في الدخول بالتزامات جديدة أو قابليتها الائتمانية، فضلًا عن تقييم الشركة في أسواق رأس المال، لذا يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:

هل يؤثر قياس التزامات عقود التأمين وأصولها وفق معيار (IFRS 17)، في هامش الملاءة في شركات التأمين؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى بيان نماذج القياس وفق معيار (IFRS 17)، وتأثيرها في قيمة أصول عقود التأمين والتزاماتها، ومن ثم بيان هذا التأثير في هامش الملاءة المالية في شركات التأمين العراقية.

أهمية البحث:

يعد معيار (IFRS 17) أحدث معيار إبلاغ مالي دولي وأكثرها تعقيدًا، ومن ثم فإن طرح الأفكار والتأصيل النظري لتأثيراته المتوقعة قبل تاريخ التطبيق الإلزامي في 2021/1/1، سيمكّن شركات التأمين من اتخاذ الإجراءات اللازمة للتكيف مع متطلبات المعيار، وتذليل العقبات التي قد تواجهها، فضلًا عن أن البحث يمثل مساهمة من الباحثَين في إغناء البحث العلمي في مجال الإبلاغ المالي والمعايير الدولية، وتأثيراتها في الوحدات الاقتصادية المختلفة.

ب- فرضيات البحث:

يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها أنه: توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة إحصائية بين نماذج القياس وفق معيار (IFRS 17) وهامش الملاءة المالية في شركات التأمين.

ج- مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من شركات التأمين العراقية، وقد تم اختيار عينة عمدية شملت عددًا من مديري أقسام الحسابات ومعاونيهم لعدد من شركات التأمين، فضلًا عن بعض المختصين بمجال التحليل المالي والتأمين والمحاسبة وبلغ عددهم 33 فردًا، وزعت عليهم استمارة الاستبانة (تم إرفاق الاستبانة يُنظر الملحق ذو الرقم (1))، وكان

العائد منها والصالح للتحليل هو 30 استمارة، أي بنسبة استرداد بلغت 91%.

تم تصميم الاستبانة وتحكيمها من عدد من الأساتذة الخبراء في مجال الإبلاغ المالي والتأمين، واعتمدت الاستبانة مقياس ليكرت الخماسي لقياس الإجابات، وتكونت من ثلاثة محاور: الأول تضمن المعلومات التعريفية، والثاني تضمن نماذج القياس وفق (IFRS 17)، فيما تضمن الثالث الملاءة المالية، كما ستتضح تفاصيلها في المبحث الرابع.

1. نماذج القياس وفق معيار (IFRS 17):

أ- أنموذج اللبنات (أو الأنموذج العام) The Building Block Approach (BBA)

ينبغي تطبيق هذا المنهج بشكل عام على كافة عقود التأمين عدا بعض الاستثناءات التي يطبق فيها منهج الرسوم المتغيرة، أو منهج تخصيص الأقساط، ويستند قياس التزامات عقد التأمين وفق هذا المنهج من أربع لَبِنات (أو مكونات) أساسية عند القياس المبدئي هي[8]:

1. التدفقات النقدية المستقبلية (Future cash flows)
2. معدل الخصم (Discount rates)
3. تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية (Risk adjustment for non-financial risks)
4. هامش الخدمة التعاقدية (Contractual service margin)

وقد بين المعيار أن المكونات الثلاثة الأولى بمجموعها تمثل التدفقات النقدية للوفاء (Fulfilment cash flows) واختصارها (FCF)، والتي عرفها المعيار بأنها: "تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (الداخلة مطروحًا منها الخارجة)، التي ستنشأ عندما تفي الشركة بعقود التأمين، ويكون هذا التقدير صريحًا، وغير متحيز، وذا احتمال مرجح، ومعدّلًا بالمخاطر غير المالية"[12].

أما المكون الرابع فإنه مكون مستقل بذاته عن المكونات الثلاثة السابقة، وهو مكون هامش الخدمة التعاقدية (Contractual service margin) أو اختصاراً (CSM)، والذي عرفه المعيار بأنه: "الربح المتوقع لمجموعة عقود التأمين، وهو أحد مكونات الأصل أو الالتزام لمجموعة عقود التأمين، والذي يمثل الربح غير المكتسب الذي ستعترف به الشركة عند تقديم خدمات مجموعة عقود التأمين"[13]، ويعد تكوين هامش الخدمة التعاقدية متسقا مع معيار (IFRS 15) الإيراد من العقود مع الزبائن، الذي يعترف بالإيراد عندما يتم الإيفاء بالتزامات الأداء، أي أن هامش الخدمة التعاقدية سيخصص كإيراد إلى الفترة التي يتم فيها تقديم التغطية التأمينية.

والشكل ذو الرقم (1) يوضح منهج اللَبِنات أو الأنموذج العام عند القياس المبدئي، والتي سيتم بيانها في الفقرات اللاحقة:

الشكل ذو الرقم (1) القياس المبدئي وفق أنموذج اللبنات

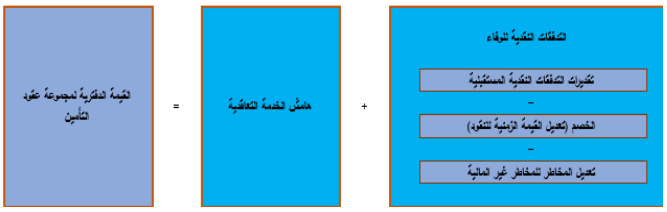

المصدر: إعداد الباحثين استنادًا إلى Grant Thornton UK LLP, Get ready for (9 : (IFRS 17): A fundamental change to the reporting for insurance (contracts; 2017

أما القياس اللاحق لعقود التأمين، فيشمل عملية القياس التي تجري في نهاية كل فترة إبلاغ مالي؛ بهدف تحديث الافتراضات بالحقائق والظروف الجارية في وقت إعداد القوائم المالية. وبالنظر إلى ما تم بيانه سابقًا، فإن القياس المبدئي يعتمد في إثبات التزامات التأمين واصوله على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية والمعدلة بالمخاطر، والتي تم احتسابها بناءً على الحقائق والظروف والدراسات المعدة في وقت القياس المبدئي (أي في تاريخ سابق)، وبهذا يُفترض تحديث القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين بالمعطيات الجديدة؛ لكي تتوفر معلومات ملائمة وصادقة التمثيل للمستخدمين.

ويشمل التحديث أيضًا نتائج أعمال الفترة السابقة، إذ يتم احتساب إيرادات التأمين ومصروفاته المرتبطة بفترة الإبلاغ المالي، والاعتراف بجزء من هامش الخدمة التعاقدية الذي يرتبط بفترة التغطية المنقضية، ولذلك بينت الفقرة ذات الرقم (40) من المعيار أن القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين في نهاية كل فترة إبلاغ ستشمل الآتي:

1) الالتزام عن التغطية المتبقية لمجموعة عقود التأمين التي تشمل:
   أ- التدفقات النقدية للوفاء المتعلقة بالخدمات المستقبلية المخصصة للمجموعة في ذلك التاريخ.
   ب- هامش الخدمة التعاقدية للمجموعة في ذلك التاريخ.
2) الالتزامات المتعلقة بالمطالبات المتكبدة، التي تشمل التدفقات النقدية للوفاء المتعلقة بالخدمة السابقة المخصصة للمجموعة في ذلك التاريخ.

مع الإشارة إلى أن مجموعات العقود المرهقة لن تتضمن هامش الخدمة التعاقدية.

ب- أنموذج تخصيص الأقساط (The Premium Allocation Approach) (PAA)

يجوز لوحدة الأعمال تبسيط قياس مجموعة عقود التأمين باستعمال منهج تخصيص الأقساط (PAA)، عند إنشاء المجموعة فقط إذا: (الفقرة ذات الرقم (53) من المعيار)

(أ) كانت وحدة الأعمال تتوقع بشكل معقول أن ينتج عن هذا التبسيط قياسًا لالتزام التغطية المتبقية للمجموعة، والتي لن تختلف بشكل مادي عن المبالغ التي سيتم إنتاجها بتطبيق منهج اللبنات.

(ب) كانت فترة تغطية كل عقد في المجموعة سنة واحدة أو أقل.

ويتضح من كلمة "تبسيط" أن هذا المنهج هو منهج اختياري وليس الزاميًا بهدف تقليل المتطلبات وتسهيل عملية القياس والاعتراف الإلزامية وفق منهج اللبنات (أو الأنموذج العام)، ولكن اختيار تطبيقه يتوقف على توفر الشروط المذكورة، والتي من ظاهرها يستكشف الباحثان أنه يمكن تطبيقه على العقود قصيرة الأجل: (التي تمتد فترة التغطية فيها إلى سنة واحدة أو أقل)، مما يؤدي إلى عدم تغير النتائج بشكل جوهري عما إذا تم تطبيق الأنموذج العام، ومن ثم يتوقع أن تختاره معظم وحدات الاعمال لعقود التأمين التي تنطبق عليها الشروط.

وقد بين المعيار في الفقرة ذات الرقم (54)، أن الفقرة (أ) من الشروط لا تعد مستوفية إذا كانت الوحدة تتوقع عند الاعتراف المبدئي أن هناك تقلبًا كبيرًا في التدفقات النقدية للوفاء، الذي من شأنه أن يؤثر في قياس الالتزام بالتغطية المتبقية، لا سيما إذا كانت التدفقات المستقبلية ترتبط بمشتقات ضمنية، أو كانت تغطية المجموعة طويلة نسبيا[1].

ويمكن بيان المقارنة المبسطة بين منهج اللبنات ومنهج تخصيص الأقساط في الشكل ذي الرقم (2):

الشكل ذو الرقم (2) منهج اللبنات مقارنة بمنهج تخصيص الأقساط

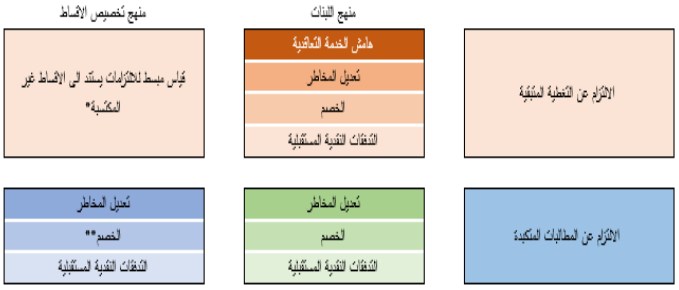

ملاحظات:

*** ما لم تكن مجموعة العقود مرهقة.**

**** ما لم تكن الوحدة قد اختارت عدم تعديل التدفقات النقدية المستقبلية بالقيمة الزمنية للنقود.**

المصدر: إعداد الباحثَين استنادًا إلى KPMG, Insurance Contracts –First : 15 (Impressions, (IFRS 17),2017,p. 107

1- أنموذج الرسوم المتغيرة (The Variable Fee Approach) (VFA)

يتبع المعيار أنموذجًا محددًا لعقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة[2]، يسمى منهج الرسوم المتغيرة، ويمكن عدّ عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة بمثابة التزام بالدفع لحاملي وثائق التأمين مبلغًا يساوي القيمة العادلة للبنود الضمنية (Underlying Items)، مطروحًا منها رسوم الخدمة المتغيرة، ومن ثم فإن هذه العقود توفر خدمات مرتبطة بالاستثمار مدمجة مع التغطية التأمينية[12].

وقد بينت الفقرة (B 101) من المعيار أن عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة هي عقود تأمين تشابه عقود الخدمة التي تكون مرتبطة بالاستثمار بشكل كبير أو جوهري، وبموجبها تتعهد وحدة الأعمال بتقديم عوائد بناءً على بنود ضمنية محددة، ومن ثم يمكن تعريفها بأنها عقود التأمين التي:

(أ) تنص الشروط التعاقدية فيها على مشاركة حامل الوثيقة في حصة مهمة[3] من مجموعة بنود ضمنية محددة بوضوح.

(ب) تتوقع الوحدة ان تدفع لحامل الوثيقة مبلغًا مساويًا لحصة جوهرية من عائدات القيمة العادلة للبنود الضمنية.

(ج) تتوقع الوحدة أن تتغير نسبة كبيرة من المبالغ الواجب دفعها لحامل الوثيقة، بشكل يتناسب مع التغير في القيمة العادلة للبنود الضمنية.

يمكن أن تشمل مجموعة البنود الضمنية الأساسية المشار إليها في الفقرة B101 (أ) مثلًا حافظة مرجعية للأصول (reference portfolio of assets)، أو صافي أصول الوحدة (net assets of the entity)، أو مجموعة فرعية محددة من صافي أصول الوحدة (specified subset of the net assets of the entity)، طالما كانت محددة بوضوح بموجب العقد، ولا يشترط أن تحتفظ الوحدة بالمجموعة المحددة من البنود الضمنية، ولكن لا توجد مجموعة محددة بوضوح من البنود الضمنية عندما: (الفقرة B 106 من المعيار)

(أ) يمكن لأي وحدة تغيير البنود الضمنية التي تحدد مقدار التزام الوحدة بأثر رجعي.

(ب) لا توجد بنود ضمنية محددة، حتى إذا كان يمكن منح حامل الوثيقة عائدًا يعكس بشكل عام الأداء والتوقعات الإجمالية للوحدة، أو الأداء والتوقعات لمجموعة فرعية من الأصول التي تمتلكها الوحدة، مثلًا يكون العائد هو معدل الائتمان أو توزيعات الأرباح في نهاية الفترة التي يتعلق بها، وفي هذه الحالة، يعكس الالتزام تجاه حامل الوثيقة معدل الائتمان أو توزيعات الأرباح التي حددتها الوحدة، ولا يعكس البنود الضمنية المحددة.

أما الرسوم المتغيرة فإنها تمثل:

(أ) التعويض الذي تتلقاه الشركة لتوفير الخدمات المتعلقة بالاستثمار.

---

[1] تنطبق الفقرة أيضًا على عقود إعادة التأمين المحتفظ بها وفق الفقرة ذات الرقم (70) من المعيار وبالتفصيل نفسه.

[2] تختلف عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة المباشرة عن عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية الواردة في نطاق المعيار.

[3] في الفقرة (B 105) من المعيار ذكر أن الحصة المشار إليها لا تحول دون السلطة التقديرية للوحدة لتغيير المبالغ المدفوعة لحامل الوثيقة، ولكن ينبغي أن يكون الارتباط بالبنود الضمنية ملزمًا للطرفين.

(ب) المبلغ المتغير الناتج من الحصة في البنود الضمنية التي تختلف قيمتها مع مرور الوقت، ومن ثم فإن الرسوم المتغيرة تعكس الأداء الاستثماري للبنود الضمنية والتدفقات النقدية الأخرى اللازمة للوفاء بالعقود.

إن تعريف عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة المباشرة، يفترض أن الخدمة (الخدمات) المهمة أو الجوهرية المتعلقة بالاستثمار، قد أدرجت في العقد عندما تعهدت الوحدة بعائد استثمار بناءً على البنود الضمنية، وعندما تكون هذه الخدمات مهمة أو جوهرية، يفي العقد بتعريف عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة المباشرة، ومن ثم ستعكس المحاسبة فكرة أن التغييرات في الرسوم المتعلقة بالاستثمار تعد مرتبطة بالخدمة المستقبلية[9].

وذكرت الفقرة (B 107) من المعيار بأنه عندما لا تكون الخدمة (الخدمات) المتعلقة بالاستثمار كبيرة بما فيه الكفاية، ويفشل العقد في تلبية تعريف عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة المباشرة، يتم الاعتراف بأي تغييرات متعلقة بهذه الرسوم وفقًا لمنهج اللبنات دون أي تعديلات.

واستنادًا إلى ما تقدم يسمى أنموذج المحاسبة عن عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة بمنهج الرسوم المتغيرة الذي يعدل منهج اللبنات، ليعكس حقيقة أن التعويض الذي تتلقاه الوحدة مقابل العقود هو رسم متغير وليس قسط تأمين ثابت.

ويمكن عرض قياس التزام الوحدة تجاه حامل الوثيقة في عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة المباشرة، وفقًا لمنهج الرسوم المتغيرة وآليات التعديلات على هامش الخدمة التعاقدية من خلال الشكل ذي الرقم (3):

الشكل ذو الرقم (3) قياس عقود التأمين وفق منهج الرسوم المتغيرة

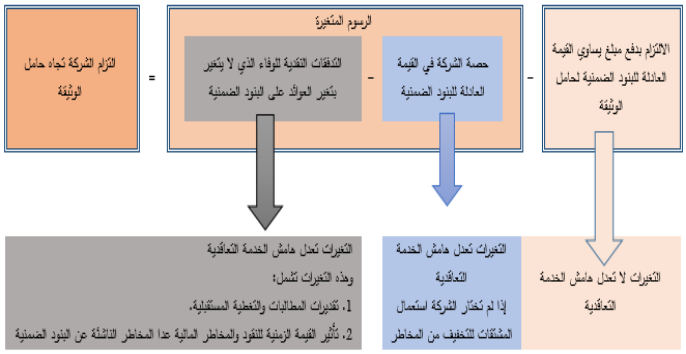

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى Salama, Yasser, Hello (IFRS 17); (2017, p. 102): 22

والجدول الآتي ذو الرقم (1) يلخص الاختلافات الرئيسة بين منهج اللبنات ومنهج الرسوم المتغيرة.

الجدول ذو الرقم (1) الاختلافات بين منهج اللبنات ومنهج الرسوم المتغيرة

منهج اللبنات (BBA)	القياس المبدئي:/ يتم تحديث هامش الخدمة التعاقدية عند الاعتراف المبدئي لعكس التغييرات في التدفقات النقدية المتعلقة بالتغطية المستقبلية وتراكم استخدام أسعار الفائدة عند الاعتراف الأولي.
	القياس اللاحق:/ التغيرات في قيمة المشتقات الضمنية يعترف بها في الدخل الشامل، وتحسب الفائدة المتراكمة على هامش الخدمة التعاقدية بمعدلات خصم محددة عند الاعتراف المبدئي.
منهج الرسوم المتغيرة (VFA)	القياس المبدئي:/ يتم تحديث هامش الخدمة التعاقدية عند الاعتراف المبدئي ليعكس التغييرات في مقدار الرسوم المتغيرة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتغييرات في معدلات الخصم والمتغيرات المالية الأخرى.[4]
	القياس اللاحق:/ التغيرات في قيمة المشتقات الضمنية تدخل في هامش الخدمة التعاقدية، وتحسب الفائدة المتراكمة على هامش الخدمة التعاقدية بمعدلات خصم جارية.

المصدر: اعداد الباحثان

[4] إذا اختارت الشركة استخدام المشتقات للتخفيف من المخاطر المالية المنعكسة في عقود التأمين، فيمكن للشركة أن تختار الاعتراف بالتغييرات في تلك المخاطر المالية في الربح أو الخسارة بدلاً من تعديل هامش الخدمة التعاقدية.

2. الملاءة المالية في شركات التأمين:

يعد هامش الملاءة المالية الأداة الأكثر أهمية من بين أدوات الرقابة على شركات التأمين، اذ يمكن أن تتعرض الأوضاع المالية لتلك الشركات للخطر لأسباب متعددة، منها: تخفيض أسعار التأمين إلى ما دون المستوى المقبول فنيًا، أو زيادة النفقات الإدارية، أو سوء توظيف أموال الشركات واستثمارها، فضلًا عن حدوث بعض الأحداث أو الكوارث التي تكون خارج سيطرة الشركة[4]. إذ يمكن أن تستعمل الجهات المنظمة والمشرفة على أعمال التأمين هامش الملاءة في التحقق من قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، كما تعد وسيلة ضمان لحماية الجمهور وشركات التأمين المنافسة[3].

الشكل الغالب لقواعد الملاءة المالية يتضمن اشتراط حدٍّ أدنى لرأس المال، ووجود فائض معين، وقيود على محفظة الاستثمارات، واستيفاء نماذج مالية، وفحص دوري كل ثلاث سنوات في الأقل[3].

أ- مفهوم الملاءة المالية:

تعرف الملاءة المالية بشكل عام بأنها قدرة الشركة على تغطية التكاليف المختلفة، وفي قطاع التأمين تعد الملاءة المالية هي الأساس الذي يقوم عليه هذا القطاع، ويعبر عنه بتوفر الأصول الكافية لمواجهة الالتزامات المالية لشركات التأمين[1]. كما تعرف بأنها القدرة على الوفاء أو سداد الالتزامات، أي قدرة شركات التأمين أو إعادة التأمين على أن تضمن بشكل دائم مواردها الخاصة لسداد الالتزامات الناشئة عن أعمال التأمين وإعادة التأمين[24]. كما عرفت أيضًا بأنها امتلاك شركات التأمين موجودات كافية للوفاء بجميع الالتزامات[5]. وبذلك يمكن تعريف الملاءة بأنها قدرة الشركة على تسديد التزاماتها من الموارد الخاصة بها، وبما يضمن استمراريتها بالعمل وعدم التعرض للإفلاس.

ب- أهمية الملاءة المالية:

تكمن أهمية الملاءة المالية في النقاط الآتية[21]:

1) حماية مصالح حملة الوثائق؛ وذلك بتسديد مستحقاتهم في الأوقات المحددة لها.
2) حماية مصالح المستثمرين وحملة الأسهم؛ وذلك بالحفاظ على قيمة الأسهم أو زيادتها.
3) ضمان استمرارية نشاط شركات التأمين وبقائها ونجاحها؛ وذلك لأهميتها اقتصاديًا واجتماعيًا.
4) ضمان استمرارية الموظفين العاملين في شركات التأمين، وتأمين رواتبهم.
5) متانة المركز المالي لشركة التأمين ستؤثر في سمعتها، الأمر الذي يمثل أولوية للإدارة العليا في شركة التأمين، ويزيد في فرص عملها في المستقبل.
6) شركات إعادة التأمين التي ستتأثر بالتدخل أثناء تسوية المطالبات، أو تحصيل أقساط إعادة التأمين من شركات التأمين.
7) هيئات الإشراف والرقابة التي على عاتقها التنبؤ بما يمكن أن يحدث من إفلاس لإحدى شركات التأمين العاملة في السوق.

ج- العوامل المؤثرة في الملاءة المالية:

هنالك عوامل عديدة تتفاعل فيما بينها وتؤثر في الملاءة المالية، الأمر الذي ينبغي أن توليه شركات التأمين أهمية بالغة، وتدرس تلك العوامل بعناية بهدف تثبيت مستوى ملائم من الملاءة المالية يمكّنها من المحافظة على حصتها في سوق التأمين وتحسين مركزها المالي، ويمكن تلخيص تلك العوامل على النحو الآتي[19]:

1) العوامل القانونية: إن اختلاف توجهات الأنظمة السياسية الحاكمة على التشريعات والقوانين تؤدّي دورًا بارزًا في ترشيد إدارة شركات التأمين، إذ إنها تحدد الحد الأدنى المطلوب لرأس المال، فضلًا عن الفروع التي توظفها الشركات لممارسة أعمالها، كما يحدد القانون في بعض البلدان تكوين الاحتياطيات الفنية كأحد مكونات رأس المال وبنسب محددة من رأس المال أو الإيرادات.

2) العوامل السياسية: تتمثل العوامل السياسية في التغيرات السياسية الحاكمة، مثل: مخاطر الحروب والحروب الأهلية، مع كل ما لهذه التغيرات والأخطار من انعكاسات حتى على وجود شركة التأمين نفسها وديمومتها.

3) العوامل الاجتماعية: وتتمثل بالاتجاهات الاجتماعية المختلفة التي تؤثر في النظر إلى قيمة الحياة البشرية أو الثقافة العامة، وتؤدي إلى زيادة الطلب على أنواع محددة من وثائق التأمين، مثل: التأمين الصحي، والتأمين على الحياة، والتأمين ضد الحوادث، أو التأمين على المسؤولية القانونية.

4)العوامل الاقتصادية: تتمثل بمقدار التضخم في الاقتصاد، أو أنظمة الضريبة المعتمدة، أو القيود على حركة الأموال، فضلًا عن التطور المتسارع في بعض القطاعات الاقتصادية والتي تؤثر في نمو أو انكماش نشاط شركات التأمين؛ مما يؤدي إلى التأثير في الملاءة المالية لها.

5) العوامل الطبيعية: وتتمثل بالفيضانات والزلازل والأعاصير وغيرها من الكوارث الطبيعية التي تسبب المزيد من الخسائر، والتي تفوق نتائجها التصورات والتوقعات.

6) العوامل الفنية: وتتمثل بالزيادة المفرطة في المحافظ المحتفظ بها، وعدم وجود توازن بين مختلف أنشطة الشركة: (أنواع التأمين التي تمارسها الشركة)؛ مما يؤدي إلى حصول انحراف في معدلات الخسائر والتعويضات، فضلًا عن عدم كفاية الاحتياطيات

نتيجة التضخم، أو صدور تشريعات مفاجئة؛ مما يؤدي إلى تأثر الملاءة المالية إلى حد كبير.

ومن الملاحظ أن هذه العوامل تتداخل وتتفاعل فيما بينها لتنتج تأثيرًا متباينًا في الملاءة المالية لشركات التأمين، وينبغي أن يتم إيلاء الأهمية اللازمة لدراستها من شركات التأمين؛ لكي تحافظ على استمرارية عملها وتجنب التعثر أو الإفلاس.

د– قواعد قياس الملاءة المالية في شركات التأمين:

شهد نظام الملاءة المالية للمؤسسات المالية بما فيها شركات التأمين تغيرات مالية مهمة على المستوى الدولي؛ نتيجة عولمة الخدمات المالية وتكاملها عبر العالم، والتقدم الهائل في النظريات والممارسات والأساليب الحديثة في إدارة المخاطر، وزيادة تعقيد المنتجات المالية وعقود التأمين، فضلًا عن ذلك زيادة المنافسة بين شركات التأمين والمصارف، والحاجة لزيادة حماية حقوق الزبائن[23].

وقد انتقلت معظم الأنظمة الاقتصادية الكبرى في العالم خلال العقدين الأخيرين من رأس المال الثابت المستند إلى القواعد المحاسبية لقياس الملاءة المالية إلى أحد اشكال رأس المال المستند إلى المخاطر[2]. ولغرض بيان الاختلاف بين أحد الأنظمة العالمية ونظام الملاءة في العراق، سيتم اختيار الاتحاد الأوربي بعده شاملًا لعدة دول مختلفة ضمن الاتحاد الأوربي، وهو الأقرب للعالمية من الأنظمة الأخرى، وذلك وفق الآتي:

1) قواعد قياس الملاءة في الاتحاد الأوربي:

كانت القواعد السائدة في قياس الملاءة في قطاع التأمين الأوربي –حتى أواخر القرن العشرين – ترتكز على رأس المال المستند إلى القواعد المحاسبية، وفي بداية القرن الحادي والعشرين سعت المفوضية الأوربية (European Commission) المسؤولة عن اقتراح التشريعات في الاتحاد الأوربي، إلى توحيد معايير الملاءة المالية وتطبيقها عبر بلدانها، وطورت لهذا الغرض نظامًا للملاءة يرتكز على معايير رأس المال المستند إلى المخاطر[10][9]. وقد مر تطبيق هذا النظام بمرحلتين:

المرحلة الأولى: تم اعتماد إطار الملاءة الأول في سنة 2004، وتضمن تعديلات بسيطة على معايير رأس المال المستند إلى القواعد المحاسبية السائدة.

المرحلة الثانية: انتقلت المفوضية الأوربية إلى إطار الملاءة الثاني في سنة 2009، وذلك بهدف تنسيق أنظمة الملاءة المالية لشركات التأمين في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي، وحماية حاملي وثائق التأمين في شركات التأمين، فضلًا عن زيادة استقرار الوضع المالي بالمجمل[17].

إن الشروع في المرحلة الثانية كانت على خلفية عدة انتقادات تم توجيهها من المختصين بهذا المجال، ومنهم[6] الذين أوضحوا أن هناك سببين رئيسين هما؛ الأول يرجع إلى أن متطلبات الملاءة المالية بموجب الإطار الأول يتم اشتقاقها من مجموعة أرقام، مثل: الأقساط أو المطالبات، بدلًا من أن تكون مستندة إلى حالة الخطر المحددة لشركة التأمين؛ مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى حوافز غير مفضلة، مثل: تقليل متطلبات رأس المال لشركة التأمين من خلال تخفيض الأسعار بما لا يتلاءم مع المخاطر المتنامية تجاهها، والثاني يتمثل في أن الأساس النظري لهذا الإطار ضعيف جدًّا، ولا يتلاءم مع إدارة مخاطر جيدة على الرغم من سهولة تطبيقها.

ويوضح الشكل الآتي ذو الرقم (4) الاختلافات بين إطارَي الملاءة الأول والثاني[16]:

الشكل ذو الرقم (4) أهداف إطار الملاءة الثاني مقارنة بإطار الملاءة الأول

Solvency I		Solvency II
متطلبات كمية بشكل شبه كلي. لا توجد علاقة بين الأصول/ الالتزامات. عدم أخذ المخاطر الشاملة والمتمايزة بالحسبان.	تحديث	متطلبات حول إدارة المخاطر والرقابة الداخلية. أخذ جميع المخاطر بالحسبان: (الاكتتاب، التشغيل، وغيرها من المخاطر). مقاييس معيارية أكثر دقة مع إمكانية تطبيق النماذج الداخلية بشكل فردي.
مستويات متغيرة للمخاطر بين البلدان والمؤسسات. نماذج مختلفة للرقابة الداخلية.	تنسيق	تنسيق مستويات المخاطر وفق مداخل كمية. نماذج رقابة داخلية متسقة بين مختلف البلدان. سلطات رقابية مرجعية للمجموعات.

الاختلاف بين الملاءة وفق معيار (IFRSs) و(Solvency II):

كنظام تنظيمي حذر، ينصب تركيز الإبلاغ وفق معيار (Solvency II) على القوة المالية (موارد رأس المال) لشركات التأمين بدلًا من أدائها المالي، ولذلك فإن الميزانية وفقًا لمعيار (Solvency II) تهدف إلى أن تعكس التقييم "الاقتصادي" لجميع الأصول والالتزامات في تاريخ الميزانية: (على الرغم من أن هنالك مَنْ يرى فيه جوانب من الحكمة)، أما كنظام إبلاغ مالي، فإن المعايير الدولية للإبلاغ المالي لا تركز على الإبلاغ عن الوضع المالي في تاريخ الميزانية، ولكن على الأداء المالي أيضًا. وهذا يثير بعض الاختلافات بين الإبلاغ بموجب (Solvency II) و(IFRS) وفق الفقرات الآتية[20]:

أ– تطبق (Solvency II) منهجًا ثابتًا للتقييم على جميع العقود الصادرة عن شركات التأمين. أما وفقًا لمعيار (IFRS 17)، يتم عدّ "عقود الاستثمار" الصادرة عن شركات التأمين والتي لا تنقل مخاطر تأمين كبيرة: (والتي لا تحتوي على ميزة مشاركة اختيارية)، أدوات مالية يتم المحاسبة عنها وفق معيار (IFRS 9) بحلول تاريخ نفاذ معيار (IFRS 17)، وليس كعقود تأمين.

ب– وفق معيار (IFRS 17)، يتم الاعتراف بالربح الناشئ عن عقد تأمين خلال فترة التغطية، ويتم تحقيق ذلك من خلال إدراج التزام "هامش الخدمة التعاقدية" الذي لا يوجد بموجب (Solvency II).

ج– يتم تحديد مكونات معينة من (Solvency II) بشكل كبير على مستوى الوحدة –بدل المخاطر ومعدل الخصم، أما وفقًا لمعيار (IFRS 17) فيستند تحديد المكونات إلى مبادئ أكثر، وهو ما يسمح بدمج مستويات أعلى من الحكم، ولكن من المرجح أن يقود تتبع عدد أقل من عمليات تطوير النظام الجديدة إلى حد كبير تتبع الحركات في الالتزامات المتعلقة بالاعتراف بالأرباح وفقًا لمعيار (IFRS 17).

د– قد يؤدي التركيز على الإبلاغ عن الأداء بموجب المعايير الدولية للإبلاغ المالي إلى تغييرات في قيمة التزامات التأمين (وبعض الأصول المالية)، الناتجة عن التغيرات في متغيرات السوق التي لا يتم الإبلاغ عنها ضمن الربح أو الخسارة.

هـ– يحتوي معيار (IFRS 17) على متطلبات محددة فيما يتعلق بالإبلاغ عن الإيرادات في كشف الدخل، وهناك اختلافات كبيرة بين الإفصاحات المطلوبة بموجب (Solvency II) والمعايير الدولية للإبلاغ المالي.

و– سيكون لمدى الاختلافات بين (IFRS 17) و(Solvency II) تأثيرات تشغيلية كبيرة في البيانات والأنظمة، وقد تكون هناك تأثيرات في أنظمة إدارة السياسات وبناء مستودعات البيانات، وصولًا إلى المزيد من التدفقات النقدية المفضلة في الحلول الاكتواريه وغيرها من الحلول الأنموذجية، ومن ثم العواقب النهائية على سجلات الأستاذ وأدوات التوحيد.

قواعد قياس الملاءة المالية في العراق:

يعد اول تشريع قانوني لتنظيم أعمال التأمين في العراق الحديث هو قانون شركات التأمين (74) لسنة 1936، ومنذ ذلك الحين استمرت التشريعات التي تنظم أعمال التأمين في العراق وصولًا إلى صدور قانون تنظيم أعمال التأمين (10) لسنة 2005، الذي حدد معالم الإشراف والمتطلبات الرقابية لأعمال التأمين في العراق، وتمخض عنه تشكيل ديوان التأمين العراقي، وجمعية المؤمّنين ومعيدي التأمين العراقية اللذين يمثلان جهات إشرافية ورقابية وتنظيمية في قطاع التأمين في العراق.

وقد بينت تعليمات الملاءة المالية الصادرة بموجب قانون تنظيم أعمال التأمين ان هامش الملاءة يتم احتسابها وفقًا للمعادلة الآتية:

هامش الملاءة المالية = (الملاءة المالية المتوفرة للمؤمن ÷ الملاءة المالية المطلوبة للمؤمن) * 100%

ويكون هامش الملاءة المالية مقبولًا للسلطات المالية إذا كان حاصل المعادلة لا يقل عن 100%، ويتم احتساب متغيرات المعادلة وفقًا للفقرات الآتية:

أ– الملاءة المالية المتوفرة للمؤمن: يتم احتسابها بمقدار الزيادة في أصول شركة التأمين عن التزاماتها عدا حقوق الملكية، وبحسب التعليمات فإن الملاءة المالية المتوفرة تبين قدرة المؤمن على الإيفاء بالتزاماته عند استحقاقها.

ب– الملاءة المالية المطلوبة للمؤمن: والتي تعني الحد الأدنى المطلوب لحماية حقوق المؤمن لهم، ويختلف احتسابها حسب أنشطة المؤمن ومن ثم يتم احتسابها وفقًا للآتي:

أولًا: تكون الملاءة المالية المطلوبة في فرع التأمين على الحياة الفردي، مجموع مبلغي النسبتين الآتيتين:

- ما يعادل (0.3 %) ثلاثة من الألف من إجمالي مبالغ التأمين لعقود التأمين السارية.
- ما يعادل (4%) أربع من المائة من الاحتياطي الحسابي الذي يتم احتسابه وفق تعليمات المخصصات الفنية للتأمين.

ثانيًا – تكون الملاءة المالية المطلوبة في فروع أنواع التأمين كافة عدا فرع التأمين على الحياة الفردي، **مبلغ إحدى النسبتين الآتيتين أيهما أكبر:**

- نسبة (20%) عشرين من المائة من الأقساط المحتفظ بها، بما يشمل أقساط إعادة التأمين الواردة.
- نسبة (25%) خمسة وعشرين من المائة من صافي التعويضات التحميلية، ويقصد بالتعويضات التحميلية مجموع التعويضات المدفوعة بما يشمل تعويضات إعادة التأمين الواردة.

أما المؤمّنون الذين يمارسون كلا النوعين من التأمين، فينبغي عليهم جمع النسبتين الواردتين في أولًا وثانيًا. ويفترض بشركات التأمين أن تحافظ على نسبة الملاءة ضمن الحدود المقبولة، وبخلافه يتم إعطاء مهلة لشركة التأمين لغرض إصلاح أوضاعها، فإن لم تتمكن يتم فرض الوصاية من ديوان التأمين لتصحيح المسار.

إن تعليمات هامش الملاءة في قطاع التأمين العراقي جاءت مع قيود إضافية أصدرها ديوان التأمين، وتم وضعها لتحمي شركات التأمين من الانهيار المالي فضلًا، عن حماية أصحاب المصلحة، ومن ضمن تلك القيود هي تعليمات المبلغ الأدنى للضمان الذي يقصد به مجموع: (رأس المال المدفوع، وعلاوة الإصدار، والاحتياطي القانوني والاحتياطيات الاختيارية والأخرى عدا الاحتياطيات الفنية، والأرباح المحتجزة)، إذ يفترض أن لا يقل المبلغ الأدنى للضمان عما يأتي:

أولًا –(5000000000) خمسة مليارات دينار، للمؤمن المجاز لممارسة اعمال التأمين العام.

ثانيًا –(7000000000) سبعة مليارات دينار للمؤمن المجاز لممارسة أعمال التأمين على الحياة.

ثالثًا –(10000000000) عشرة مليارات دينار للمؤمن المجاز لممارسة أعمال إعادة التأمين حصرًا.

رابعاً – (7000000000) سبعة مليارات دينار للمؤمن المجاز لممارسة أعمال التأمين العام والتأمين على الحياة.

من الملاحظ أن قواعد قياس الملاءة في العراق لا زالت ترتكز على رأس المال المبني على القواعد المحاسبية، مع ترجيح مستوى المخاطر كنسبة من أقساط التأمين أو من التعويضات، أي أنها لم تنتقل بالكامل إلى اعتماد رأس المال المرجح بالمخاطر، وهذا يعني أن قياس عقود التأمين وفق معيار (IFRS 17) سيؤثر إلى حد كبير في التقديرات المحاسبية التي يعتمدها هامش الملاءة المالية في شركات التأمين، وسيزيد مستوى الالتزامات الظاهرة في القوائم المالية على حساب الاحتياطيات الفنية المُعتمدة في الوقت الحاضر، والتي تندرج ضمن حقوق الملكية.

مناقشة النتائج:

لغرض اختبار فرضية البحث المتمثلة بـ (توجد علاقة تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية بين نماذج القياس وفق معيار (IFRS 17) وهامش الملاءة المالية في شركات التأمين)، تم وضع الفرضية العدمية والفرضية البديلة اللتين سيتم اختبارهما وفق الآتي:

الفرضية العدمية (H_0) تتمثل بـ **(لا توجد علاقة تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية بين نماذج القياس وفق معيار (IFRS 17) وهامش الملاءة المالية في شركات التأمين).**

الفرضية البديلة (H_1) تتمثل بـ **(توجد علاقة تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية بين نماذج القياس على وفق معيار (IFRS 17) وهامش الملاءة المالية في شركات التأمين).**

وقد بلغت الاستبانة القابلة للتحليل 30 استبانة جاءت نتائجها وفق الآتي:

الأساليب الإحصائية المستعملة:

الإحصاء الوصفي مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري.

الإحصاء الاستدلالي مثل معامل ارتباط بيرسون والانحدار المتعدد

الصدق والثبات لأداة البحث:

اعتمد الباحثان على معامل (Alpha Cronbach) لتحديد مدى ثبات أداة دراسة والاتساق الداخلي للفقرات، فضلًا عن قدرتها على تقديم نتائج متوافقة مع ردود المستجيبين، وقد بلغ معامل الثبات لمحاور الاستبانة لجميع الفقرات (0.759)، وهي نسبة مقبولة في الدراسات العلوم الإدارية والمحاسبية التي تبلغ قيمتها المقبولة هي (0.60) فأكثر.

نتائج الاستبانة:

تم تفريغ نتائج الاستبانات الصالحة للتحليل في البرنامج الاحصائي (SPSS V.22)؛ لغرض تفسير طبيعة الارتباط والتأثير بين المتغيرات؛ وذلك لتحقيق منهجية الوصف التحليلي للمتغيرات، وتوضيح الأنموذج المستعمل، واختبار الفرضية الأساسية للبحث وفرضياتها الفرعية، وذلك وفق الآتي:

1) الوصف الاحصائي لمتغيرات البحث.

2) نماذج القياس على وفق (IFRS 17).

تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي الذي يتكون من: (لا اتفق بشدة =1، لا اتفق =2، محايد =3، اتفق =4، اتفق تمامًا =5)؛ لاستخراج مستوى الإجابة، الأمر الذي يعني وجود خمسة أطوال للفئات (أو الإجابات)، وهنا يمكن تحديد أطوال الفئات من خلال استخراج المدى: (المدى = أكبر قيمة – أقل قيمة)، أي (5 – 1 = 4). ثم نستخرج طول الفئة: (طول الفئة = المدى ÷ عدد الفئات)، أي (4÷5=0.80). ومن ثم نجمع طول الفئة مع كل الفئات تباعًا، ثم نقارن الناتج مع الوسط الحسابي لاستخراج مستوى الإجابة، كما هو موضح في الجدول الآتي ذو الرقم (2):

الجدول ذو الرقم (2) مستويات الإجابة

الفئة + طول الفئة	المقارنة مع الوسط الحسابي	مستوى الإجابة
1.80=0.80+1	من 1 إلى 1.80	ضعيف
2.60=080.+1.80	من 1.80 إلى 2.60	معتدل
3.40=0.80+2.60	من 2.60 إلى 3.40	عالٍ
4.20=0.80+3.40	من 3.40 إلى 4.20	عالٍ جدًا
5=0.80+4.20	من 4.20 إلى 5	ممتاز

الجدول ذو الرقم (3) وصف إجابات أفراد العينة عن نماذج القياس وفق معيار(IFRS 17)

رمز المتغير	التكرار	إجابات افراد العينة					Mean	S.D	مستوى الاجابة	الأهمية النسبية
	%	لا أتفق بشدة	لا أتفق	محايد	اتفق	أتفق تمامًا				
1X	التكرار	3	6	12	9	/	2.90	0.96	عالٍ	58
	%	10	20	40	30	/				
2X	التكرار	3	5	13	9	/	2.93	0.94	عالٍ	58.6
	%	10	16.7	43.3	30	/				
3X	التكرار	1	4	12	10	3	3.33	0.96	عالٍ	66.6
	%	3.3	13.3	40	33.3	10				
4X	التكرار	2	6	15	5	2	2.97	0.964	عالٍ	59.4

				6.7	16.7	50	20	6.7	%	
68.6	عالٍ جدا	0.817	3.43	2	12	14	1	1	التكرار	5X
				6.7	40	467	3.3	3.3	%	
62.24	عالٍ	0.928	3.112	المعدل العام						

المصدر: من إعداد الباحثَّن بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

يتضح من الجدول ذي الرقم (3) الخاص بإجابات أفراد العينة حول نماذج القياس وفق معيار (IFRS 17) ما يأتي:

1- إن معدل قيمة الوسط الحسابي لكل الفقرات بلغ (3.112)، وهو أكبر من الوسط الفرضي البالغ (3)، وهذا يعني أن فقرات الاستبانة لهذا المتغير حصلت على اهتمام جيد من أفراد العينة.
2- إن قيمة الانحراف المعياري لجميع الفقرات كانت (0.928)، وهي تشير إلى أن هناك تجانسًا تقريبًا في آراء أفراد العينة حول وسطها الحسابي.
3- إن الاستجابة لجميع فقرات المتغير كانت بمستوى (عالٍ).
4- حققت الأهمية النسبية قيمة مقدارها (62.24)، وهذا يعني أن اهتمام أفراد العينة بفقرات المتغير كانت متوسطة، ولم تكن مرتفعة بسبب عدم الإلمام الكافي من أفراد العينة بنماذج القياس على وفق المعيار.
5- حققت الفقرة (5X) التي تنص على: **(تعد نماذج القياس وفق معيار (IFRS 17) مؤثرة في الاحتياطيات الفنية التي يتم الإبلاغ عنها في شركات التأمين)**، أعلى وسطًا حسابيًّا مقداره (3.43)، وهو أكبر من الوسط الفرضي البالغ (3)، وهذا يعني أن هناك اهتمامًا عاليًا من أفراد العينة، وبمعدل انحراف بلغ (0.817)، وهذا يشير إلى شبه تجانس في إجابات عينة البحث، وبنسبة أهمية (68.6) ضمن مستوى إجابة (عالٍ جدًا).
6- بينما حققت الفقرة (1X) التي تنص على: **(تعد نماذج القياس وفق معيار (IFRS 17) مؤثرة في قيمة أصول شركات التأمين)**، أقل وسطًا حسابيًّا مقداره (2.90)، وهو أقل من الوسط الفرضي البالغ (3)، وهذا يعني أن هناك اهتمامًا شبه جيد من أفراد العينة، وبمعدل انحراف بلغ (0.96)، وهذا يشير إلى شبه تجانس في إجابات عينة البحث، وبنسبة أهمية (58) ضمن مستوى إجابة (عالٍ).

3) الملاءة المالية

الجدول (4)

وصف إجابات افراد العينة عن الملاءة المالية

رمز المتغير	التكرار	إجابات افراد العينة					Mean	S.D	مستوى الاجابة	الأهمية النسبية
	%	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما				
1Y	التكرار	6	13	3	6	2	2.5	1.23	معتدل	50
	%	20	43.3	10	20	6.7				
2Y	التكرار	7	9	9	4	1	2.43	1.10	معتدل	48.6
	%	23.3	30	30	13.3	3.3				
3Y	التكرار	2	4	10	11	3	3.30	1.055	عالٍ	66
	%	6.7	13.3	33.3	36.7	10				
4Y	التكرار	1	4	14	9	2	3.13	1.07	عالٍ	62.6
	%	3.3	13.3	46.7	30	6.7				
5Y	التكرار	13	1	10	4	2	2.77	0.97	عالٍ	55.4
	%	43.3	3.3	33.3	13.3	6.7				
المعدل العام							2.826	1.085	عالٍ	56.52

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

يتضح من الجدول (4) الخاص بإجابات افراد العينة حول الملاءة المالية ما يأتي:

1- ان معدل قيمة الوسط الحسابي لكل الفقرات بلغ (2.826) وهو اقل من الوسط الفرضي البالغ (3) وهذا يعني ان فقرات الاستبانة لهذا المتغير حصلت على اهتمام قليل من قبل افراد العينة.
2- ان قيمة الانحراف المعياري لجميع الفقرات كانت (1.085) وهي تشير الى ان هناك تشتتاً في اراء افراد العينة حول وسطها الحسابي.
3- ان الاستجابة لجميع فقرات المتغير كانت بمستوى (عالٍ).
4- حققت الأهمية النسبية قيمة مقدارها (56.52) وهذا يعني ان اهتمام افراد العينة بفقرات المتغير كانت مقبولة.

5- حققت الفقرة (8Y) التي تنص على **(يؤثر تبني نماذج القياس على وفق IFRS 17 في تحديد وإدارة المخاطر في شركات التأمين)** اعلى وسطاً حسابيا مقداره (3.30) وهو أكبر من الوسط الفرضي البالغ (3) وهذا يعني ان هناك اهتماماً عالياً

6- **التأمين)** اعلى وسطاً حسابيا مقداره (3.30) وهو أكبر من الوسط الفرضي البالغ (3) وهذا يعني ان هناك اهتماماً عالياً من افراد العينة ومعدل انحراف (1.055) وهذا يشير الى تشتت في إجابات عينة البحث وبنسبة أهمية (66) ضمن مستوى إجابة (عالٍ).

بينما حققت الفقرة (6Y) التي تنص على **(تنعكس مخرجات نماذج القياس على وفق IFRS 17 في نتائج اعمال شركات التأمين ومركزها المالي مما يؤثر في الملاءة المالية)** اقل وسطاً حسابيا مقداره (2.50) وهو اقل من الوسط الفرضي البالغ (3) وهذا يعني ان هناك اهتماماً شبه جيد من افراد العينة ومعدل انحراف (1.23) وهذا يشير الى تشتت في إجابات عينة البحث وبنسبة أهمية (50) ضمن مستوى إجابة (معتدل).

4) اختبار فرضيات البحث

في هذه الفقرة سيتم اختبار فرضية البحث الرئيسية لغرض التعرف على علاقة الارتباط والتأثير وتحديد مدى صحتها لغرض قبول او رفض الفرضية، وذلك باستعمال عدد من الأدوات والأساليب الإحصائية لإجراء التحليل وكما يأتي:

أ- علاقة الارتباط

من اجل التوصل الى اثبات او نفي الفرضية الاساسية تم اختبار وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نماذج القياس على وفق IFRS 17 مع الملاءة المالية في شركات التأمين وكما موضح بالجدول (5) الخاص بمصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث.

جدول (5)

علاقة الارتباط بين القياس على وفق IFRS 17 والملاءة المالية

القياس على وفق IFRS 17	الملاءة المالية
القياس على وفق IFRS 17	
Pearson correlation	1
Sig (2- tailed)	
N	30
الملاءة المالية	
Pearson correlation	0.573
Sig (2- tailed)	0.001
N	30

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

ومن خلال الجدول أعلاه يمكن تفسير ارتباط الفرضية بوجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين نماذج القياس والملاءة المالية، اذ بلغت قيمة الارتباط (0.573) وهي قيّمة استناداً الى sig التي تساوي (0.001) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا دليل على معنوية علاقة الارتباط.

ب- علاقة التأثير

نتناول في هذه الفقرة توضيح مدى معنوية وتباين تأثير المتغير المستقل (نماذج القياس على وفق IFRS 17) في المتغير التابع (الملاءة المالية) ولذلك يتم وضع معادلة الانحدار الخطي البسيط وفقا للنموذج الاتي: $Y= a + bX$

وفي هذا الإطار يمكن تفسير الاتي:

1. اختبار المعنوية

جدول (6)

تأثير نماذج القياس على وفق IFRS 17 في الملاءة المالية

Model	Unstandardized coefficients		Standardized coefficients	T	Sig
	B	Std. Error	Beta		
Constant	2.538	0.193	-	13.318	0.000
نماذج القياس	0.249	0.272	0.601	3.597	0.001

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

تشير نتائج الانحدار الخطي البسيط الموضحة في الجدول (6) الى وجود تأثير للمتغير المستقل في المتغير التابع المتمثل بـ (الملاءة المالية)، ولقد كانت علاقة التأثير معنوية حسب قيمة Sig البالغة (0.001) عند مستوى معنوية (0.05).

2. اختبار تباين التأثير

اما بالنسبة للتباين فيمكن توضيحه بالجدول (7) وكما يلي:

جدول (7)

تحليل التباين لنموذج تأثير نماذج القياس على وفق IFRS 17 في الملاءة المالية

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
Regression	1.561	1	1.561	13.673	0.001
Regression	3.197	28	0.114		
Total	4.759	29	-		
R= 1.28 R2= 0.328					

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

من البيانات المعروضة في الجدول السابق يمكن التوصل الى ان النموذج معنوي بالاعتماد على قيمة F البالغة (13.673) التي تعد معنوية حسب Sig البالغة (0.001) وعي اقل من مستوى المعنوية (0.05) وبدرجتي حرية (1.28)، مع قدرة المتغير المستقل على تفسير النموذج بمقدار (0.328) التي تمثل قيمة معامل التحديد وان

(0.672) من المتغيرات لم يتضمنها النموذج الحالي وهي خارج نطاق البحث.

مما تقدم لا بد من رفض الفرضية العدمية (H_0) التي تنص على ((**لا توجد علاقة تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية بين نماذج القياس على وفق معيار IFRS 17 وهامش الملاءة المالية في شركات التأمين**)) وقبول الفرضية البديلة (H_1).

5. الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

في ضوء ما تقدم تم التوصل الى الاستنتاجات الاتية:

1) تعد نماذج قياس عقود التأمين على وفق المعيار نماذج مبتكرة في الغالب وتحتاج الى توفر متطلبات عديدة يفترض بشركات التأمين التهيؤ لها وتوفيرها لكي تتمكن من تشغيل هذه النماذج واستعمالها في عملية قياس عقود التأمين.
2) تؤدي نماذج القياس على وفق المعيار الى التأثير في التزامات واصول شركة التأمين فضلا عن توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات الناتجة عن اصدار وثائق التأمين، الامر الذي يؤدي الى بالنهاية الى تأثر حقوق الملكية بتلك النماذج.
3) هناك اختلافات بين القياس والابلاغ على وفق المعيار والابلاغ على وفق Solvency II، اذ ينصب تركيز الإبلاغ على وفق Solvency II على القوة المالية (موارد رأس المال) لشركات التأمين بدلاً من أدائها المالي، ولذلك فإن الميزانية العمومية وفقا Solvency II تهدف إلى أن تعكس التقييم "الاقتصادي" لجميع الأصول والالتزامات في تاريخ الميزانية، اما كنظام ابلاغ مالي، اما المعيار فلا يركز على الإبلاغ عن الوضع المالي في تاريخ الميزانية فقط ولكن على الأداء المالي ايضاً.
4) ان قياس عقود التأمين على وفق IFRS 17 سيؤثر الى حد كبير في التقديرات المحاسبية التي يعتمدها هامش الملاء المالية في شركات التأمين وسيزيد مستوى الالتزامات الظاهرة في القوائم المالية على حساب الاحتياطيات الفنية التي تعتمد في الوقت الحاضر والتي تندرج ضمن حقوق الملكية.
5) هناك علاقة تأثير بين نماذج قياس عقود التأمين على وفق المعيار والملاءة المالية لشركات التأمين وهذا التأثير ينتج من تأثر كلا من الالتزامات والأصول والاحتياطيات الفنية وحقوق الملكية لشركة التأمين بنماذج القياس المستحدثة في المعيار.

ب- التوصيات

1) يفترض بشركات التأمين ومراقبي الحسابات والجهات المنظمة والمشرفة على اعمال التأمين التركيز على متطلبات التحول للمعيار ومشاركة الدراسات والبحوث في هذا المجال بما يسهل عملية التحول الى المعيار الجديد في تاريخ التحول الالزامي 2021/1/1 او قبله.
2) زيادة المام العاملين في شركات التأمين العراقية بمتطلبات معيار عقود التأمين IFRS 17، وذلك عن طريق اشراكهم في دورات تخصصية ووضع الموازنات الكافية للتدريب والتطوير فضلا عن توفير قواعد البيانات اللازمة لتلبية احتياجاتهم من البيانات اللازمة للتحول.
3) زيادة الاهتمام بالوظائف والدراسات الاكتواريه في شركات التأمين العراقية وبما يسهم في تسهيل عملية وضع التقديرات المستقبلية ودراسة الظروف المحيطة بعقود التأمين في كل تاريخ ابلاغ مالي.
4) ضرورة تصميم برامج محاكاة لدى الجهات المنظمة والمحللين الماليين بما يسهل تفسير الاختلافات في الملاءة المالية التي تنتج عن العمليات الفنية في شركات التأمين وفصلها عن تلك الناتجة عن تغيير نماذج القياس المتبعة على وفق المعيار.
5) يحتاج معيار عقود التأمين IFRS 17 الى ضرورة التوسع في اجراء الأبحاث المستقبلية حول كل نموذج قياس ومكوناته وتأثيراتها المختلفة في مختلف أنشطة وعمليات شركات التأمين ونتائج اعمالها.

References

1. Abu Bakr, Eid Ahmad. Managing insurance companies notice "underwriting notification + investment risks". Amman: Al-Safa House for Publishing and Distribution, 2011.
2. Affolter, Ines. "Solvency Regulation and Contract Pricing in the Insurance Industry." DISSERTATION of the University of St. Gallen, Graduate School of Business Administration Economics, Law and Social Sciences (HSG) to obtain the title of Doctor Oeconomiae, Bamberg, Zurich, 2009.
3. Ahmed, Khadija Ahmed Al-Nour. The effect of technical allocations on solvency in insurance companies. Master Thesis in Insurance / Al Neelain University, Egypt, 2017.
4. Al-Ghussein, Ragheb, and Lana Nabil Zaher. "The effect of liquidity, financial solvency and administrative efficiency on the profitability of

regime Solvency II, DOI: 10.1515/picbe-2017-0067, 2017.

15. KPMG. *Insurance Contracts,First Impression,IFRS 17.* KPMG, 2017. **[9] [11]**
16. KPMG. "Solvency II: Towards a global and coherent approach to solvency." working document, 2006.
17. Lorent, Benjamin. "Risks and Regulation of Insurance Companies.Is Solvency II the Right Answer?" CEB Working Paper N° 08/007 19 February ,Université Libre de Bruxelles – Solvay Business School – Centre Emile Bernheim, BELGIUM, 2008.
18. Mignolet, Félix, A study on the expected impact of IFRS 17 on the transparency of financial statements of insurance companies, Master en sciences de gestion, à finalité spécialisée en Financial Analysis and Audit, 2017.
19. Miqati, Sami. "The solvency of insurance companies is understandable and responsible." Al-Raed Al-Arabi Journal for Insurance and Reinsurance Affairs, Rabi` Al-Thani, 1992, Issue No. 35.
20. PWC. *Using Solvency II to implement IFRS 17.* www.pwc.co.uk , 2017.
21. Sainrapt, Chaistain. *Dictionnaire de l'assurance.* Paris, 1996.
22. Salama, Yasser, Hello IFRS 17; 2017.
23. Sharara, Ishmael, Mary Hardy, and David Saunders. *Regulatory Capital Standards for Property and Caqsualty Insurers under The U.S., Canadian And Proposed Solvency II.* 2010.
24. Silesian, Jarmila Šlechtová. *Companies after 1991.* University in Opava Administration School of Business, Department of Finance Univerzitni namesti, 2010.

insurance companies." Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, September, 2014: 243-263.

5. Daykin, C. D., E. R. Devitt, M R Khan, and J P Mccaughan. *the Solvency of General Insurance Companies,*

   www.actuaries.org.uk/data/assets, 1984.
6. Eling, Martin, Klein W. Robert, and Schmit T. Joan. *Insurance Regulation in the United States and the European Union A Comparison,Independent Policy Rreport.* Oakland,Website: www.independent.org.: The Independent Institute, 2009.
7. Ernst & Young, "Getting up to speed with IFRS 17 for insurance contracts Implications for Malaysian insurers, 2017.
8. Ernst & Young. *IFRS 17 — How the insurance industry is assessing and adopting the standard.* Ernst & Young GmbH, 2018. **[5]**
9. Grant Thornton UK LLP, Get ready for IFRS 17: A fundamental change to the reporting for insurance contracts; 2017.
10. Hassan, Issa Hashem, Falouh, Safi. Measuring solvency margin in the Syrian insurance industry (a comparative study). Damascus University Journal for Economic and Legal Sciences, 2011, Edition Volume 27, Fourth Issue: 363-381.
11. Holzmüller, Ines. "The United States RBC Standards, Solvency II, and The Swiss SolvencyTest: A Comparative Assessment." Working Papers on Risk Management and Insurance NO. 59 Edited by Hato Schmeiser Chair for Risk Management and Insurance, 2008.
12. IFRS Foundation. *IFRS 17 Insurance contracts Effects Analysis.* 2017.
13. *IFRS 17 Insurance Contracts.* IASB, 2017. **[7]**
14. Istrate, Costin. Financial management of insurance companies in the context of the new

الملحق ذو الرقم (1) تعريف متغيرات البحث الواردة في استمارة الاستبانة

رمز المتغير	المحور	المضمون
1X	الثاني	تعد نماذج القياس وفق معيار (IFRS 17) مؤثرة على قيمة أصول شركات التأمين.
2X	الثاني	تعد نماذج القياس وفق معيار (IFRS 17) مؤثرة على قيمة التزامات شركات التأمين.
3X	الثاني	تعد نماذج القياس وفق معيار (IFRS 17) مؤثرة على قيمة حقوق الملكية في قائمة المركز المالي.
4X	الثاني	تعد نماذج القياس وفق معيار (IFRS 17) مؤثرة على حجم الإيرادات المعترف بها في قائمة الدخل لشركات التأمين.
5X	الثاني	تعد نماذج القياس وفق معيار (IFRS 17) مؤثرة على الاحتياطيات الفنية التي يتم الإبلاغ عنها في شركات التأمين.
1Y	الثالث	تنعكس مخرجات نماذج القياس وفق معيار (IFRS 17) في نتائج أعمال شركات التأمين ومركزها المالي مما يؤثر على الملاءة المالية.
2Y	الثالث	يتطلب تبني نماذج القياس وفق معيار (IFRS 17) إجراء تغيرات في طريقة تحديد الملاءة المالية في شركات التأمين.
3Y	الثالث	يؤثر تبني نماذج القياس وفق معيار (IFRS 17) على تحديد وإدارة المخاطر في شركات التأمين.
4Y	الثالث	تتأثر الملاءة المالية المتوفرة في شركات التأمين باختلاف نماذج القياس وفق معيار (IFRS 17).
5Y	الثالث	تتأثر الملاءة المالية المطلوبة في شركات التأمين باختلاف نماذج القياس وفق معيار (IFRS 17).